جامعة البصرة -كلية الآداب –قسم التاريخ

أ.م. د. نجاة عبد الكريم عبد السادة

محاضرة / مادة تاريخ العراق المعاصر (الفصل الاول) العام الدراسي 2019-2020

المحاضرة رقم (13) بتاريخ 25- اذار 2020

عنوان المحاضرة الاوضاع في العراق بعد الحرب العالمية الثانية : الانتفاضات نموذجا (نموذج 2)

ما اسباب انتفاضة عام 1952؟

أ- المطالبة بتحرير ثروات العراق النفطية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرت الظروف الدولية وقد برزت الحركة القومية في العراق وبدأت توجه الرأي العام في العراق باتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الاجنبية وزيادة حصة العراق من مقدار الانتاج من النفط وتحسين احوال العمال .تقدم نائب الموصل في المجلس النيابي محمد صديق شنشل من حزب الاستقلال بسؤال في المجلس النيابي الى رئيس الوزراء نوري السعيد في 18 اذار 1951 مانصه :

- هل تفكر الحكومة بتاميم مشاريع النفط في العراق ؟

- هل يرى رئيس الوزراء طريقة اخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها واصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب ثرواته؟

لكن رئيس الوزراء ماطل في الاجابة واستمر بتأجيلها ، الامر الذي دفع عدد من النواب الى تقديم طلب الى المجلس النيابي في 25 اذار 1951 لقيام الحكومة بسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط واوضح الطلب مخالفة الشركات النفطية وامتناعها عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الابار والمؤسسات الموجودة ، وكذلك انها اوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل ، وكذلك امتناع الشركات الاجنبية عن تسليم الحصة المستحقة على اساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز وامتناعها عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية .

اثارت حملة المطالبة بتأميم النفط في العراق التي تزامنت مع حركة تأميم النفط الايراني (1951-1953) الاوساط الاجنبية وحذرت الحومتان البريطانية والامريكية العراق من اتخاذ أي خطوة باتجاه التأميم ، وبدات بالتفاوض مع الحكومة العراقية لوضع اتفاقية جديدة تضمنت الاتي :

- تكون حصة العراق (50%) من ارباح شركات النفط .

- يكون الحد الادنى لا نتاج النفط 22 مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة الموصل سنويا في عام 1954 وما بعدها و8 مليون طن تستخرجه شركة البصرة سنويا وذلك في اواخر عام 1955 وما بعدها .

- يكون الحد الادنى لايرادات العراق من النفط 20 مليون دينار عامي 1953 و1954 و25 مليون دينار في عام 1955 وما بعدها .

- تضمنت البنود الاخرى ان الشركات تضمن للعراق حدا ادنى من الايرادات قدره 5 ملايين دينار سنويا في حالة وجود ظروف قاهرة تضطر الشركات لوقف عملياتها لمدة سنتين كما تضمنت تعيين عدد من المدراء العراقيين في شركات النفط وامور اخرى .

عرضت تلك الاتفاقية على مجلس الامة يوم 14 شباط 1952 فقبلت بالأغلبية وصادق عليها مجلس الاعيان في 17 شباط بالأكثرية .

استنكرت الحركة الوطنية تلك الاتفاقية تمثلت بالتظاهرات والبيانات التي اصدرتها الحركة الوطنية استنكارا لهذه الاتفاقية ، وجرى اضراب يوم 19 شباط احتجاجا على الاتفاقية المذكورة ، وقد ردت الحكومة على الاضراب بحملة اعتقالات واسعة وفصل عدد من طلاب المدارس والكليات .

ب – تصاعد الحركة الشعبية المناهضة للحكومة:

تزايد نضال الفلاحين ضد الاقطاع ورؤساء العشائر في بداية الخمسينات من القرن العشرين ، لاسيما وان بريطانيا قد كافأت الاقطاعيين ورؤساء العشائر بعد احتلالها العراق عام 1914 ، بمنحهم مكانة معترفا بها في النظام السياسي في اعقاب ثورة العشرين ، باقتطاع مساحات كبيرة لهم .

اما من الناحية السياسية فقد ازدادت اهمية رجال الاقطاع واصبحت المجالس التشريعية في اغلبها من طبقة الملاكين من ابناء المدن او شيوخ العشائر ، وكانت اول انتفاضة فلاحية هي انتفاضة ال فرطوس في العمارة في اذار 1949 اذ تمكنوا من السيطرة على الارض بالقوة وطرد اتباع الشيوخ منها والامتناع عن دفع الضرائب الاقطاعية ، وقد استخدمت الشرطة القوة للقضاء على الانتفاضة ، وقامت الحكومة بترحيل ال فرطوس الى المنتفك (ذي قار حاليا) عام 1950 .

اما الانتفاضة الثانية فقد قامت في العمارة ايضا من قبل ال رزيج في تشرين الاول 1952 الذين طالبوا بتوزيع الاراضي عليهم واستخدمت الشرطة القوة للقضاء على الانتفاضة ، وحدثت بعد ذلك انتفاضات في اربيل والسليمانية وديالى .

وقام العمال ايضا بانتفاضات مشابهة ، وانتعشت الحركة النقابية في عام 1951 وشكل مجلس مركزي ومكتب دائم للنقابات طالبت بتحسين ظروف العمل وتطبيق قانون العمال وقد شملت الاضرابات العمالية قطاعات مختلفة وكان من تلك الاضرابات اضراب عمال الميناء عام 1952 .

ت – المطالبة بإصلاح الاوضاع السياسية والانتخاب المباشر

تقدم عدد من نواب المجلس من المعارضة بتقديم طلب تغيير قانون الانتخابات في بداية عام 1951 وجعله مباشرا وذكروا ان طريقة الانتخاب المباشر افضل من الانتخاب بدرجتين ، وقد اخذت الصحف المعارضة تنشر الرسائل والبرقيات التي تطالب بالانتخاب المباشر واطلاق الحريات الديمقراطية ، وتأليف حكومة وطنية مخلصة واعطاء المرآة حقها في الانتخابات ، الا ان الحكومة لم تستجب لتلك المطالب .

في 10 تموز 1952 استقالت حكومة نوري السعيد وتألفت حكومة ارشد العمري وقد شنت الحركة الوطنية حملة ضدها وطالبت بالغاء المعاهدة العراقية – البريطانية باعتباره مطلبا شعبيا .

على اثر ذلك قدمت الاحزاب السياسية مذكرات للوصي عبد الاله في 28 تشرين الاول 1952 تضمنت الاتي :

1- في المجال السياسي : المطالبة بتعديل الدستور واطلاق الحريات الدستورية وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والغء المعاهدة العراقية – البريطانية .

2- في المجال الاقتصادي : اصلاح الحياة الاقتصادية اصلاحا جذريا بالغاء الاقطاع وتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الاراضي على الفلاحين وتحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة الاجنبية .

3- في المجال الاجتماعي : المطالبة بإلغاء نظام دعوى العشائر والغاء المشيخة وتشريع الضمان الاجتماعي والاهتمام بالامور الصحية والثقافية .

وقد رد الوصي على المطالب وزعم انه يشارك الاحزاب الرأي لكن الاحزاب لم تقتنع بهذا الرد ، ، وتازم الوضع الداخلي ، وقد عقد الوصي مؤتمر في البلاط يوم 3 تشرين الاول 1952 حضره عدد من الوزراء السابقين ورؤساء الاحزاب السياسية ، لكن المؤتمر لم يتوصل الى حل.

الانتفاضة

جرى في 26 تشرين الاول 1952 اضراب عام قام به طلبة كلية الصيدلة والكيمياء حول تعديل نظام الامتحانات وقد استجابت الكلية لطلبات المضربين فعادوا الى الدوام في يوم 18 تشرين الثاني وعد الاضراب منتهيا ، لكن ما تعرض له الطلبة في اليوم التالي من اعتداء ادى الى تاجيج الموقف .

اضرب طلبة الكليات والمعاهد يوم 20 تشرين الثاني وحدثت تظاهرات طلابية عدة في 22 تشرين الثاني هتف المتظاهرون بسقوط حكومة العمري وطالبوا بالتخلص من المعاهدة الجائرة مع بريطانيا ، وقد تصدت لهم الشرطة وقتلت احد المواطنين مما ادى الى استقالة الحكومة .

تجددت التظاهرات يوم 23 تشرين الثاني وامتازت بالعنف الشديد شملت جميع مناطق بغداد والمحافظات ، طالبت بتاليف حكومة وطنية وتاميم النفط وسقوط الملكية ، وتصدت لهم الشرطة وقتلت 23 متظاهر ومقتل اربعة من الشرطة وجرح واعتقال اخرين ، مما ادى الى نزول قوات الجيش الى الشارع ، واعلن رئيس اركان الجيش نور الدين محمود بانه كلف من قبل الوصي ليكون رئيسا للوزراء .

قامت الوزارة الجديدة باتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع فوزعت القطعات العسكرية على مناطق بغداد ، وتم اعلان الاحكام العرفية وتم تعطيل جميع الاحزاب وغلق الصحف المحلية ، الا ان التظاهرات استمرت في يوم 24 تشرين الثاني وهتفت بسقوط الحكم العسكري .

اصدرت الوزارة سلسلة من التعليمات منها منع التجوال واذاع رئيس الوزراء برنامج حكومته تضمن الوعود بأعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم الكمركية واتباع سياسة اقتصادية وجعل التعليم العالي مجانيا وتقوية الجيش ، وفي 30 كانون الثاني استقالت حكومة نور الدين محمود واعقبتها حكومة جميل المدفعي .